

Distr.: General
16 June 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح
باب العضوية المعني بتمويل الغابات
نيروبي، ١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
مهام فريق الخبراء

استراتيجيات لتعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة
للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير
الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بجملة أمور منها تعزيز وتحسين
فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات
مذكورة من الأمانة العامة

موجز

قرر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته
التاسعة، إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح العضوية المعني بتمويل الغابات،
بغية تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات لتعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة
المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً
بشأن جميع أنواع الغابات، بجملة أمور منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء
صندوق تبرعات عالمي للغابات. وهذه المذكرة مقدمة لتيسير عمل فريق الخبراء أثناء اجتماعه
الأول. وتتضمن المذكرة أحدث ما استجد بشأن التطورات الرئيسية المتعلقة بتعبئة تمويل
للغابات وتحدد المسائل الهامة التي سيقوم الفريق بالنظر فيها.

* E/CN.18/2010/1



أولا - مقدمة

١ - اعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قرارا متعلقا بوسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات (انظر E/2009/118، E/CN.18/SS/2009/2، الفقرة ٣) انشأ المنتدى بموجبه فريق خبراء حكومي دولي مخصص مفتوح العضوية، ووضع عملية تيسيرية. وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٠٠٩/٢٦٨ علما بتقرير الجلسة الاستثنائية. وتمثل ولاية فريق الخبراء الواردة في الفقرة ١ من القرار في تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات لتعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة مسائل منها نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية، وآراء الدول الأعضاء، واستعراض صكوك وعمليات التمويل ذات الصلة بإدارة المستدامة للغابات.

٢ - وعملا بالفقرة ٢ من القرار، ومن أجل الوفاء بولاية الفريق، من المقرر أن يعقد فريق الخبراء اجتماعين، أحدهما قبل انعقاد الدورة التاسعة والآخر قبل انعقاد دورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وسيقدم فريق الخبراء تقريرا أوليا خلال الدورة التاسعة وتوصيات نهائية في الدورة العاشرة لكي يقوم المنتدى بالنظر والبت فيها.

٣ - وتهدف هذه المذكرة إلى تمهيد السبيل لكي يبدأ فريق الخبراء الاضطلاع بدوره الفني بشكل فعال في اجتماعه الأول. ولكي تعرض الوثيقة مضمونا موضوعيا، ستستعرض أيضا تاريخ المناقشات التي دارت قبل وبعد إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بتوفير تمويل من أجل الغابات. وستبرز هذه المذكرة أيضا الأنشطة والتطورات الرئيسية في مجال التمويل المتصل بالغابات، بما في ذلك مبادرة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور حالتها، والدور الذي يؤديه حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها، وتعزيز مخزونها الكربوني (المبادرة المعززة)، والتقدم المحرز، والمسائل المتبقية بلا حل. وتتضمن هذه المذكرة أيضا عرضا عاما لمسائل أخرى تستلزم مناقشة أكثر تركيزا في إطار عملية فريق الخبراء، بما في ذلك اقتراحات بشأن الأنشطة التي تبذل بين الدورات.

ثانيا - تاريخ موجز للمناقشات المتعددة الأطراف بشأن توفير تمويل من أجل الغابات

ألف - الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤ - استندت مناقشات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن توفير تمويل من أجل الغابات إلى مساهمات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، نظرا لأنهما عملا معا بشكل مكثف بشأن هذه المسألة. ودعمت ثلاث مبادرات قطرية محددة المناقشات المتعلقة بتوفير تمويل من أجل الغابات^(١).

٥ - وفي الاجتماع الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (انظر E/CN.17/1997/12)، أكد الفريق على الطابع الشامل والحاسم للمسائل المتصلة بالتمويل، وأقر بأن الموارد المحلية المتاحة في البلدان النامية لتمويل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها والتنمية المستدامة لها، هي موارد شحيحة، وأن الموارد المالية الدولية لا تزال حيوية في هذا الصدد. ومع ذلك، خلص الفريق الحكومي الدولي إلى أن احتياجات التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات ينبغي أن توفر قدر الإمكان من قطاع الغابات ذاته.

٦ - وأكد الفريق الحكومي الدولي على ضرورة دراسة سبل تعزيز التعاون الدولي، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة. ويحظى التنسيق والتعاون داخل البلد بين الجهات المانحة بأهمية حاسمة.

٧ - وحث الفريق الحكومي الدولي، في جملة أمور، في مقترحات العمل التي قدمها، البلدان المستفيدة على ترتيب أولويات أنشطتها المبذولة في مجال الغابات، واستخدام برامجها الوطنية للغابات كإطار لتقييم احتياجات التمويل وتقديم الدعم إلى الإدارة المستدامة للغابات. والتمست تدابير ترمي إلى إيجاد حلول لمشاكل الديون الخارجية، تشمل آليات مبتكرة مثل الإعفاء من الديون مقابل حماية الطبيعة. وناقش الفريق أيضا اقتراح بإنشاء صندوق دولي لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وإدارتها إدارة مستدامة، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ويتضمن تقرير الفريق الحكومي الدولي أيضا مقترحات عمل محددة لتعزيز استثمارات القطاع الخاص، والقدرات الوطنية، والتنسيق على الصعيد الوطني، والتعاون الدولي.

(١) عقدت حلقات عمل دولية في بريتوريا (١٩٩٦)، وكرويدون، بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (١٩٩٩)، وأوسلو (٢٠٠١).

٨ - وفي الاجتماع الرابع للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (انظر E/CN.17/2000/14)، خلص المنتدى إلى أنه وإن كانت تلزم زيادة كبيرة في التمويل من جميع مصادر التمويل فمن المهم بنفس القدر زيادة كفاءة وفعالية الموارد المتاحة والآليات القائمة. ورغم التشديد على التكامل القائم بين دوري مصادر التمويل من القطاع العام والخاص، فإن أي منهما لا يعتبر بديلاً للأخر. ورغم الرأي السائد بأهمية الاستراتيجيات الابتكارية في تعبئة موارد مالية إضافية، وأهمية استثمارات القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات، إلا أنه ارتئي أن هذه الاستثمارات تثبطها عيوب في السوق والسياسة العامة. واعترف أيضاً بأهمية المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية وكذلك بأن البيانات المتاحة محدودة. وقد جرى النظر في اقتراح لإنشاء صندوق دولي للغابات، وحددت مجموعة معايير لخصائصه^(٢). وتناولت المقترحات العديد من المجالات التي تناولتها مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، إلا إنها شملت أيضاً إجراء بحث لمدى إمكانية تشغيل كيان لتعزيز الاستثمار.

باء - التقدم الذي أحرزه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مجال توفير تمويل من أجل الغابات

٩ - تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للمنتدى، وفقاً للفقرة ٢ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠، في الاتفاق على إجراءات لحفز وتعبئة وإدارة موارد مالية لتعزيز تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وعلاوة على ذلك، أوكل القرار في الفقرة ٣ (ج) '٢' للمنتدى مهمة اتخاذ خطوات لصياغة نهج لإنشاء آليات مناسبة للتمويل ونقل التكنولوجيا للتمكين من تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

١٠ - وقرر المنتدى في دورته الأولى تناول سبل التنفيذ، بما فيها التمويل، باعتبارها مسائل شاملة لعدة قطاعات في برنامج العمل المتعدد السنوات، وفي كل دورة من دورات المنتدى (انظر E/CN.18/2001/3/Rev.1 E/2001/42/Rev.1، القرار ١/١). وأكد الإعلان الوزاري الذي اعتمده المنتدى في دورته الثانية (E/CN.18/2002/14، E/2002/42، القرار ١/٢ المرفق) على أهمية قيام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون في مجالات التمويل، وحث على الوفاء بالالتزام

(٢) تشمل المعايير ما يلي: (أ) مشاركة الجهات المانحة والجهات المستفيدة في صنع القرارات ذات الصلة؛ (ب) تلبية الاحتياجات الوطنية ودعم البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات؛ (ج) تيسير أخذ الأضرار البيئية لاستغلال الغابات في الحسبان في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛ (د) الاستفادة من آليات التمويل الوطنية أو التنسيق معها؛ (هـ) الشفافية والكفاءة الإدارية؛ (و) تعزيز آليات التمويل للاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة، (ز) الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة ومستمرة.

بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بكفاءة كذلك. وابرز الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة.

١١ - ووافق المنتدى المعني بالغابات في دورته الثالثة على اختصاصات وتشكيل فريق الخبراء المخصص المعني بالتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا (انظر E/2003/42- E/CN.18/2003/13، الفقرة ٢، مشروع المقرر الثالث، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٢٩٩). وعقد الفريق بعد دورة المنتدى اجتماعا في عام ٢٠٠٣ وخارج مجموعة من التوصيات الشاملة (انظر E/CN.18/2004/5)^(٣).

١٢ - وأحاط المنتدى علما في دورته الرابعة بتوصيات فريق الخبراء المعني بالتمويل، وقرر مواصلة النظر في برنامج عمله فيما يتصل بمسائل تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن هذا الفريق E/2004/42-E/CN.18/2004/17 و Corr.1، المقرر ٢/٤).

١٣ - وبعد المناقشة التي دارت خلال الجزء الوزاري الرفيع المستوى في الدورة الخامسة للمنتدى (انظر E/CN.18/2005/18 - E/2005/42، الفصل الثامن) والمناقشة التي دارت في الدورة السادسة للمنتدى بشأن العناصر المتصلة بالتمويل كجزء من عناصر تفاهم/صك بشأن الغابات يتم الاتفاق عليه على المستوى الدولي (انظر E/2006/42-E/CN.18/2006/18 و Corr.2)، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٤٩/٢٠٠٦ الذي حث فيه المجلس البلدان على تعزيز الإدارة المستدامة للغابات من خلال مجموعة من الإجراءات المحددة في ذلك القرار.

١٤ - وفي تطور رئيسي، اعتمدت الدورة السابعة للمنتدى الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، والأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات (انظر E/CN.18/2007/8 - E/2007/42 و Corr.1، الفصل الأول - ألف). وحظي التمويل باهتمام سياسي ملحوظ في هذا الصك، الذي لم يتضمن مع ذلك آلية للتنفيذ. وعلاوة على ذلك، حظي التمويل، في أول أهداف يتفق عليها عالميا فيما يتعلق بالغابات، باعتراف خاص نظرا لأن الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات تنص على بالتحديد لتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية متزايدة بشكل كبير من جميع المصادر.

(٣) لدعم عمل المنتدى في مجال التمويل، عقد اجتماع لفريق خبراء دولي بمبادرة قطرية في كوستاريكا في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٥ - وفي الدورة السابعة للمنتدى، عُرضت على المشتركين في اجتماع مواز ورقة معلومات أساسية طلب برنامج الغابات إعدادها عن وسائل التنفيذ^(٤). وسعت الورقة إلى بلورة نهج مبتكرة لتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية.

١٦ - وبعد ذلك قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٠/٢٠٠٧ إنشاء فريق خبراء مخصص لتطوير آلية مالية عالمية طوعية/ نهج لإدارة حوافز مالية/إطار تمويلي من أجل الغابات لكل أنواع الغابات. ولدعم عمل هذا الفريق، نظمت مبادرة قطرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧^(٥). وأنشأت أيضا الشراكة العالمية في مجال الغابات فريقا استشاريا معنيا بالتمويل في كانون الأول/ديسمبر لدعم الأعمال التحضيرية لفريق الخبراء المخصص.

١٧ - وأجرى الفريق الاستشاري المعني بالتمويل تحليلين: (أ) تحديث لدليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات المتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات على نحو يتماشى مع الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات؛ (ب) وتحليل للتدفقات والاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الصك، بما في ذلك تحديد الثغرات (يشار إلى ذلك أيضا بأنه عملية مسح). وقدمت عملية المسح معلومات حديثة عن التدفقات المالية من أجل الغابات وكشفت عن ثغرات خطيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الخارجية من القطاع الخاص إلى الغابات، المقدمة على أساس جغرافي وموضوعي على السواء^(٦). وأكدت أيضا أن التصدي لهذه الثغرات وتكريس موارد معينة من أجل التنمية المستدامة للغابات سيكون أمرا ضروريا لتنفيذ الصك وخاصة من جانب البلدان النامية^(٦).

١٨ - واجتمع فريق الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في فيينا، ونظر في مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج يقوم على إدارة حافظات مالية وإطار تمويلي للغابات، وهي مقترحات، يرى الكثيرون، أنها لا يستبعد بعضها بعضا. وأقر الفريق بأن الوضع الراهن في تمويل الغابات في البلدان النامية غير مرضٍ، وأنه يلزم إجراء تحسينات. ومع ذلك، اختلفت الآراء حول كيفية تحقيق التحسينات. ولم يكن هناك توافق في الآراء بشأن إنشاء

(٤) حسني اللقاني ومايكل جينكينز ومايكل ريتشاردز، "ورقة معلومات أساسية عن وسائل التنفيذ (مقدمة من برنامج الغابات كمساهمة منه في المناقشات الدائرة في الدورة السابعة للمنتدى، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧)"، (واشنطن العاصمة، برنامج الغابات في البنك الدولي، ٢٠٠٧).

(٥) تمويل الإدارة المستدامة للغابات، منتدى باراماريو، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٦) Simula. "Financing Flows and Needs to Implement the Non-Legally Binding Instrument on All Types of Forests". (واشنطن العاصمة، برنامج الغابات في البنك الدولي، ٢٠٠٨).

صندوق مكرس للغابات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ونوقشت أيضا مسألة إنشاء آلية تيسيرية. ومع ذلك فقد تحقق توافق في الآراء حول مواصلة العمل بشأن هذه الأمر^(٧).

١٩ - وأشار الأمين العام في تقريره المقدم إلى الدورة الثامنة للمنتدى إلى أن التنفيذ الفعال للصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، يستلزم تفكيراً جديداً وقرارات جريئة بشأن تمويل الغابات وغيره من وسائل التنفيذ عن طريق نهج تفصيلي. وفي هذا الصدد، اقترح الأمين العام حفز تمويل الإدارة المستدامة للغابات من خلال إنشاء آلية تيسيرية مع العمل في الوقت نفسه على إيجاد حل طويل الأجل ودائم لتمويل الإدارة المستدامة للغابات في إطار المنتدى.

٢٠ - وأثار تقرير الأمين العام مناقشات مكثفة بين البلدان، وطرحَت بلدان ومجموعات مختلفة أفكاراً ومقترحات محددة. وفي لحظات، كاد يتم التوصل إلى اتفاق. ولكن نظراً لاختلافات في الآراء حول عدد من المسائل، بما فيها عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإشارة في مشروع المقرر إلى "الإطار المرجعي لصندوق التبرعات العالمي للغابات"، فلم يتفق المنتدى في دورته الثامنة على النص وتقرر إحالة نص التفاوض بعباراته غير المتفق عليها الموضوعية بين أقواس معقوفة إلى الدورة التاسعة للمنتدى التي تعقد في عام ٢٠١١.

٢١ - وقد ولدت المفاوضات التي دارت في الدورة الثامنة للمنتدى بشأن توفير تمويل من أجل الغابات، والتوصل إلى الاتفاق على العديد من المسائل الهامة في نص التفاوض الذي تخللته عبارات غير متفق عليها واردة بين قوسين، قدراً هائلاً من الطاقة والحماس بين البلدان أدت إلى اتفاقها على دفع النقاش قدماً إلى الأمام واحتتام المفاوضات في عام ٢٠٠٩. وبناء على هذا الاتفاق، شاركت الدول الأعضاء في سلسلة من المشاورات غير الرسمية التي اختتمت بنجاح باعتماد قرار تاريخي في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر E/CN.18/SS/2009/2 - E/2009/118). وأنشأ القرار عمليتين رئيسيتين هما: العملية التيسيرية وفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بتوفير تمويل من أجل الغابات.

٢٢ - وقد أحرز في إطار المنتدى تقدم كبير في توضيح وزيادة التفاهم بشأن المسائل الرئيسية المحيطة بتوفير التمويل من أجل الغابات وكذلك في بناء توافق في الآراء فيما بين البلدان. وأدخلت تعديلات في النهج الاستراتيجي بشكل تدريجي سارت بشكل مواز لعملية بناء توافق في الآراء. فعلى سبيل المثال، حدث تحول عن النهج القطاعي الذي يستند إلى

(٧) تقرير موجز أعده رئيس فريق الخبراء المخصص متاح في <http://www.un.org/esa/forests/adhoc-SFMFinance.html>.

البرامج الوطنية للغابات وما يرتبط بها من استراتيجيات وطنية لتوفير تمويل من أجل الغابات، إلى نهج أعم يشمل جميع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتصلة بالغابات ومساهمتها في خطط التنمية في جميع البلدان.

٢٣ - وبناء على العمل الذي يقوم به المنتدى والنتائج التي توصل إليها، يكاد لا يكون هناك أي شك في أن تحقيق الإدارة المستدامة للغابات يستلزم توفير موارد كافية من جميع المصادر، وأنه يتعين التغلب على القيود التي تحد من إمكانية الحصول على التمويل. وبالمثل فإن تهئية بيئة تمكينية، وإشراك جميع الأطراف المعنية (بما في ذلك القطاعات غير الحرجية) في توفير تمويل من أجل الغابات، ومعالجة الثغرات المحددة في مجال التدفقات المالية اللازمة، تعد من بين المسائل التي يسود توافق في الآراء بشأنها^(٦).

ثالثاً - التحول من نهج محوره القطاع إلى نهج محوره البشر

ألف - الغابات وخطة التنمية العالمية

٢٤ - يعاني المسار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من بطء الوتيرة، وفي الواقع فإن المجتمع العالمي قد أخفق بالفعل في بلوغ بعض هذه الأهداف. وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ممكن في حال توجيه السياسات الصحيحة نحو المجالات السياسية ذات الأولوية، مع دعمها بالموارد الكافية.

٢٥ - وخلال الأعوام الأخيرة، برز ميل متزايد للنظر إلى الغابات وإمكاناتها بما يتجاوز احتياجات قطاع الغابات. وأدت التحديات العالمية الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي، ومنها الطاقة والأغذية وتغير المناخ والأزمات المالية في أنحاء العالم، إلى الاعتراف المتزايد بما تتمتع به الغابات من إمكانية للحد من الآثار المترتبة على هذه التحديات. إذ توفر الغابات عدداً من السلع والخدمات الأساسية للحضارات، وتكتسب أهمية كبرى بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وإمكانية الحصول على المياه، والإنتاجية الزراعية، وحفظ التربة، والسيطرة على الفيضانات. كما تؤوي الغابات ٨٠ في المائة على الأقل من التنوع البيولوجي البرّي، وتشكل بالوعة كربون رئيسية لتنظيم المناخ العالمي. وتسهم الغابات على نحو كثيف في القضاء على الفقر، باعتبار أن أكثر من ١,٦ بليون نسمة عبر العالم يعتمدون على موارد الغابات لكسب رزقهم.

٢٦ - وأدى الصك غير الملزم قانوناً وأهدافه العالمية المتعلقة بالغابات أدواراً هامة، بوجه خاص، في استنباط نهج شامل بشأن الغابات، وهو يحدد بوضوح إسهام الغابات في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويعدّ الصك وأهدافه العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات من

الإنجازات الرئيسية للمجتمع الدولي، التي اعتمدها الجمعية العامة في أعقاب مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وهذا الصك بمثابة تنويع للمفاوضات العالمية المعنية بالغابات التي امتدت ١٥ عاماً، وبداية عهد جديد من التعاون الدولي في مجال الغابات، ليس بوصفها قطاعاً وإنما باعتبارها مسألة حيوية شاملة لقطاعات عدة وكفيلة بالنهوض بخطة التنمية العالمية.

٢٧ - وتبيّن الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات التي يتضمنها الصك غير الملزم قانوناً التطور من نهج محوره القطاع إلى نهج محوره البشر في ما يتصل بالغابات وتمويلها. وتُستمد القيمة المضافة للصك، في جملة أمور، من نهجه الكلي في تناوله للغابات في إطار التنمية المستدامة، ودوره في تسخير أوجه التآزر بين مختلف الاتفاقيات ذات الصلة بالغابات والصكوك الأخرى.

٢٨ - وفي ضوء ما تقدم، فمن الأهمية القصوى مواصلة السعي إلى تحقيق هذه الرؤية بشأن الغابات وإدماج الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات ضمن الوثائق الختامية للاجتماعات الرئيسية المقبلة، ولا سيما الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يعقد في عام ٢٠١٢.

باء - إقرار نهج محوره البشر في القرار الذي اتخذته المنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة

٢٩ - باعتماد المنتدى في جلسته الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة القرار المتعلق بوسائل التنفيذ، تبني المنتدى رؤية جديدة تعترف بتمويل الإدارة المستدامة للغابات باعتباره إجراءً حاسماً للنهوض بخطة التنمية العالمية. وتقتضي هذه الرؤية الجديدة الابتعاد عن السبل التقليدية لمعالجة مسألة التمويل، حيث كانت المناقشات محصورة في قطاع الغابات، وحيث كانت التدابير المتفق عليها في كثير من الأحيان تقع خارج سيطرة دوائر الغابات تماماً. ولن يتمكن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته العاشرة من اتخاذ قرار قاطع يؤثر بشكل إيجابي على تمويل الغابات إلا بواسطة نهج متعدد القطاعات.

٣٠ - ويحدد القرار المتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إطاراً سليماً وكفياً بمساعدة البلدان على تجنب تكرار المناقشة بشأن المفاهيم والتدابير التي تم الاتفاق عليها بالفعل، ومعاونتها في تضيق نطاق اختلافاتها ونهجها، من خلال النظر إلى توفير تمويل من أجل الغابات من زاوية استراتيجية بالدرجة الأولى. وأكد المنتدى من جديد في هذا القرار على أن التمويل المتاح للغابات ليس كافياً،

وأن استراتيجيات توفير تمويل من أجل الغابات ينبغي أن تكون شاملة لجميع أنواع الموارد، ومن جميع المصادر.

٣١ - ويعتبر هذا القرار التعاون والمشاركة والاستجابة بمثابة الأسس الوطيدة لأي حل يجري التوصل إليه في النهاية لتوفير تمويل من أجل الغابات. ويضع القرار تمويل الغابات في سياق الأهداف الإنمائية العالمية، وليس في سياق مواجهة سياسية بين الجنوب والشمال، أو الموارد الوطنية مقابل الموارد الدولية. واعترف بوجود ثغرات واحتياجات فيما يتعلق بتوفير تمويل من أجل الغابات في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

رابعاً - التطورات الرئيسية للتمويل المتصل بالغابات

ألف - الأنشطة الوطنية والإقليمية

٣٢ - بدأ العديد من البلدان، سعياً لتخطي النقص في التمويل المتاح للغابات، في استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل. فعلى سبيل المثال، استخدمت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية نهجاً مبتكرة لتوفير تمويل للغابات من جانب القطاع العام، بما يشمل ضمان تخصيص اعتمادات من الميزانية من أجل الغابات في غواتيمالا، وتخصيص ضرائب من أجل الغابات في البرازيل، والشراكات بين القطاعين العام والخاص أو ترتيبات تقاسم الإيرادات. وعلاوة على المصادر التقليدية للتمويل المذكورة أعلاه، بدأت مؤخراً عدة بلدان تجربة ممارسة الدفع مقابل الخدمات البيئية، والمنتجات الجديدة للاستثمارات غير المباشرة من قبيل السندات المضمونة بالغابات، وإنشاء صناديق من أجل الغابات^(٨).

٣٣ - وأثار عمل المنتدى بشأن توفير تمويل من أجل الغابات حماسة هائلة، وأجريت تحليلات ملموسة ودراسات عن توفير تمويل للغابات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وصدر عمل رئيسي، وهو عبارة عن منشور بعنوان: نحو استراتيجيات التمويل الوطنية

(٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "تمويل الإدارة المستدامة للغابات"، متاحة من الموقع التالي <http://www.fao.org/forestry/16559-1-0.pdf>. (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٩). وقد قامت بهذا العمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون، بالاشتراك مع وزارة الزراعة والطبيعة وجودة الأغذية في هولندا، ولجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، بدعم من مرفق برامج الحراجة الوطنية، والوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ألمانيا، ووزارة الخارجية الهولندية، ومنظمة "تروبنوس" الدولية (Tropenbos International). ويمكن الاطلاع على المعلومات المفصلة بشأن هذا العمل والدراسات ذات الصلة على العنوان التالي: <http://www.fao.org/forestry/finance/en/>.

للإدارة المستدامة للغابات في أمريكا اللاتينية^(٩)، يقدم عرضاً عاماً عن الحالة الراهنة وتجربة بلدان مختارة بشأن توفير تمويل للغابات. والغرض الرئيسي للعمل المشار إليه هو حصر وتحليل أدوات وآليات التمويل، سواء كانت تقليدية أو مبتكرة، في ١٩ بلداً في أمريكا اللاتينية، وتقييم مكان القوة والضعف ومدى فعاليتها، وتعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات بين البلدان. وأجري ما مجموعه ١٩ دراسة وطنية؛ وعلاوة على ذلك، أُنتجت بضعة تقارير إقليمية مجمعة على أساس تحليل شامل للدراسات القطرية.

٣٤ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تشمل الإيرادات العامة المتأتية من أنشطة الغابات نظاماً لمنح تراخيص تتعلق بالغابات. ووفقاً لإحصاءات حكومية، للفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥، تمكنت الدولة من جباية ما مجموعه ٣٩٥,٨ مليون بوليفيانو (حوالي ٥٠ مليون دولار) من رسوم المناطق المرخصة (٣١ في المائة)، ورسوم التراخيص المتصلة بالحجم (٢٢ في المائة)، ورسوم تراخيص قطع الشجر في الغابات (٢١ في المائة)، والرسوم الثابتة (٣ في المائة)، والغرامات ومبيعات المزاد (٧ في المائة)، واستثمارات الطلبات (٧ في المائة)، ومصادر متنوعة أخرى (٩ في المائة). وفي إكوادور، تتحقق أنواع مختلفة من الإيرادات العامة من الغابات الأصلية تتولى الحكومة جمعها؛ وفي عام ٢٠٠٣، جُمع مبلغ ١٠٩ ٤٦٩ دولارات مقابل التصاريح والتراخيص، ومبلغ ١ ٣٦٠ دولاراً فقط في شكل غرامات على مخالفات لقوانين الغابات، و ٣ ٢٠٢ من الدولارات مقابل أنواع مختلفة من التسجيل

٣٥ - ويشكل إنشاء صندوق غابات حوض الكونغو تطوراً هاماً أيضاً فيما يخص توفير تمويل للغابات. وهو عبارة عن صندوق متعدد المانحين أنشئ لاتخاذ إجراءات مبكرة لحماية الغابات في منطقة حوض الكونغو الذي يغطي ٢٠٠ مليون هكتار، ويضم ما يقرب من خمس ما تبقى من غابات مدارية مظلمة ومغلقة في العالم. وأنشئ الصندوق في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لتكميل الأنشطة القائمة؛ ودعم المقترحات التحويلية والابتكارية الرامية إلى تنمية قدرات الناس والمؤسسات في حوض الكونغو، لتمكينهم من إدارة غاباتهم؛ ومساعدة المجتمعات المحلية في الحصول على سبل لكسب الرزق تتلاءم مع حفظ الغابات، والحد من معدل إزالة الغابات. ويموّل الصندوق، مبدئياً، بواسطة منحة قدرها ١٠٠ مليون جنيه استرليني مقدمة من حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، ويديره مصرف التنمية الأفريقي.

(٩) Kees van Dijk and Herman Savenije, *Towards National Financing Strategies for Sustainable Forest Management in Latin America: Overview of the Present Situation in Selected Countries*, Forstry Policy and Institutions Working. Paper 21 (Room Food and Agriculture organization of the UN, 2009)

باء - مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة إضافية لحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني

١ - أهمية المبادرة المعززة

٣٦ - تعرضت بيئة التمويل الدولي، التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لعمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مجال تمويل الغابات، لتغير حيوي خلال السنوات القليلة الماضية. وشهد الهيكل الدولي لتوفير تمويل للغابات تغيرات كبيرة. وظهرت توقعات كبيرة تتعلق بإمكانية أن يؤدي الحصول على تمويل مقابل خفض الغابات لانبعاثات الكربون إلى حشد موارد إضافية غير مسبقة، وتوقعات بدرجة أقل، بما تنطوي عليه برامج الدفع الأخرى مقابل الخدمات البيئية من إمكانية لدعم الإدارة المستدامة للغابات. وإذا ما صُمِّم تمويل هذه المبادرة المعززة بشكل سليم، فيمكن أن يكون حافزا على استثمارات واسعة وتحويلية في مجال الإدارة المستدامة للغابات بما في ذلك الاستثمارات العامة والخاصة.

٣٧ - وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، هو جهد يهدف إلى إضفاء قيمة مالية على الكربون المخزن في الغابات، مقدما بذلك حوافز للبلدان النامية من أجل خفض الانبعاثات وإطلاق إمكانية إسهام الغابات في مسار تحقيق تنمية مستدامة منخفضة الكربون.

٣٨ - وقد جرى تناول خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لأول مرة باعتباره بندا من بنود جدول الأعمال في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مونتريال عام ٢٠٠٥. وبعد ذلك بعامين اعتمد مؤتمر الأطراف خطة عمل بالي (القرار ١/م أ ١٣) الذي وافقت فيه الأطراف، في سياق تعزيز العمل الوطني والدولي للحد من تغير المناخ، على النظر في نهج للسياسات وحوافز إيجابية بشأن المسائل المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والنظر كذلك في الدور الذي تؤديه مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة إضافية لحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني، في البلدان النامية.

٣٩ - وأُحرز مزيد من التقدم في أنشطة المبادرة المعززة قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف وأثناءها، بما في ذلك اعتماد القرار ٤/م أ ١٥ الذي اتخذته المؤتمر بشأن منهجيات الأنشطة المتصلة بالأنشطة المعززة، وفي عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بشأن هذه المبادرة وكذلك في اتفاق كوبنهاغن (القرار ٢/م أ ١٥). وفي حين لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل تقنية وسياسية تتعلق بالمبادرة المعززة في

عملية التفاوض بشأن تغير المناخ، فقد رُصدت بالفعل موارد مالية كبيرة من أجل أنشطة المبادرة المعززة منذ انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف.

٤٠ - وتكتسب هذه التطورات أهمية بالنسبة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات نظرا للصلة الموضوعية القائمة بين تدابير الحد من تغير المناخ والتكيف معه المستندة إلى الغابات، وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، والصك غير الملزم قانونا، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات. وعلاوة على ذلك، فإن تراكم الخبرة المكتسبة من البرامج والعمليات المتصلة بالمبادرة المعززة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، ومرفق البيئة العالمية، وكذلك عدة مبادرات ثنائية وإقليمية^(١٠)، ستوفر مدخلات قيمة لعمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن توفير تمويل للغابات وكذلك من أجل فريق الخبراء المخصص.

٢ - مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات

٤١ - في عام ٢٠٠٧، فتح مرفق البيئة العالمية حساب الغابات المدارية، وهو مبادرة رائدة في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعزز بأنشطة حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني. وركزت المبادرة على ثلاث مناطق من الغابات المدارية الكبيرة والعدراء في معظمها (الأمازون، وحوض الكونغو، وبابوا غينيا الجديدة/بورنيو) وأدت إلى إقامة مشاريع وبرامج شاملة من قبيل البرنامج الاستراتيجي لإدارة المستدامة للغابات في حوض الكونغو التابع لمرفق البيئة العالمية (التمويل الموفر من المرفق يبلغ ٥٠ مليون دولار، مع حشد ١٦٠ مليون دولار من مصادر أخرى). وسيعزز المرفق على وجه الخصوص لدورته المقبلة لتجديد الموارد، (٢٠١٠-٢٠١٤)، جهوده المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات في مجال المبادرة المعززة.

(١٠) مثال على ذلك، الالتزام الجماعي الأخير لحكومات أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة واليابان، بتخصيص ما مجموعه ٣,٥ بلايين دولار من أجل البداية السريعة للتمويل في مجال تغير المناخ، الموفر لأنشطة المبادرة المعززة باعتباره تمويلا عاما أوليا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، لبدء جهد يرمي إلى إبطاء إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومن ثم وقفه وتراجعها في خاتمة المطاف، بما يتماشى مع الفرص وتحقيق النتائج.

٤٢ - وتشمل الحافطة المتجمعة للمرفق أكثر من ٣٠٠ مشروع متعلق بالإدارة المستدامة للغابات، مجموعها ١,٦ بليون دولار في شكل منح، منها ٤٥٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وبفضل التمويل المشترك بلغت الاستثمارات نحو ٥ بلايين دولار. وعلاوة على ذلك، سيوسع المرفق في دورته الخامسة لتحديد الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، نطاق أنشطته في مجال توفير تمويل للغابات من خلال برنامج استثماري مخصص للإدارة المستدامة للغابات ولأنشطة المبادرة المعززة، وذلك بمحفظة تمويل قائمة بذاتها قيمتها ٢٥٠ مليون دولار. وقد أُتيحت هذه النافذة الشاملة الجديدة الهامة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات كاستجابة إلى حد كبير للقرار المعتمد في الدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ومن المتوقع أن يصل مجموع استثمارات المرفق في الإدارة المستدامة للغابات وأنشطة المبادرة المعززة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى بليون دولار بنهاية دورة التمويل المقبلة، قبل النظر في حشد التمويل المشترك.

٤٣ - وتحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وتهدف هذه المبادرة في الأجل القصير إلى العمل مع البلدان على وضع استراتيجيات وطنية لبناء تأهب أولي في مجال أنشطة المبادرة المعززة. وبدأ في إطار البرنامج تطبيق إجراءات البداية السريعة في تسعة بلدان رائدة من البلدان النامية - ثلاثة بلدان في كل قارة من قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويقيم هذا البرنامج أيضا شراكات مع ١٣ بلدا آخر تستفيد استفادة كاملة من شبكة البرنامج وقاعدة معارفه (انظر org.redd-un.www).

٤٤ - ومنذ انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاغن، يقوم برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات والبنك الدولي، الذي ييسر عمل مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات، والشركاء مع المصارف الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف في إدارة برنامج الاستثمار في الغابات، بالعمل معاً للاستجابة لنداءات مجلس إدارة كلٍّ منها لاستكشاف الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين هذه المبادرات. وهذا يشمل الجهد الذي يبذله فريق إدارة مرفق الشراكة وأمانة برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات لوضع منهاج مشترك للتنفيذ خاص بالتأهب لأنشطة المبادرة المعززة، يشمل مجموعة متفق عليها من المبادئ التشغيلية والمعايير الموحدة، بما في ذلك نموذج مشترك للتأهب. وتحقيقاً لهذه الغاية، عُقد اجتماع، في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة، لتقديم أفكار بشأن تعزيز التعاون والتماس الاتساق بين مؤسسات برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات المعزز

بأنشطة إضافية تشمل حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني وذلك لدعم جهود البلدان في هذه المجالات.

٣ - شراكة في مجال مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة إضافية لحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني (عملية باريس - أوسلو)

٤٥ - في الاجتماع الوزاري الذي عقد في باريس في آذار/مارس ٢٠١٠، دعا حوالي ٥٠ بلدا إلى إضفاء الصبغة الرسمية في مؤتمر المناخ والغابات في أوسلو على الشراكة في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة إضافية لحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني^(١١). وتهدف هذه الشراكة إلى توفير إطار طوعي غير ملزم قانونا لشركائه ليطوروا ويبدلوا جهودا جماعية في هذه المجالات. والهدف الأساسي للشراكة هي أن تكون بمثابة برنامج مؤقت للشركاء لكي يزدادوا من الإجراءات والتمويل المتعلقين بهذه المجالات، ولكي يتخذوا، تحقيقا لهذه الغاية، إجراءات فورية، بما في ذلك تحسين فعالية وشفافية وتنسيق المبادرات والصكوك المالية الموجودة لزيادة نقل المعارف وتعزيز القدرات.

٤٦ - وستستفيد الشراكة من معارف وخبرة فريق إدارة مرفق الشراكة وأمانة برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات في تزويد الشراكة بخدمات الأمانة. واستجابة لذلك، أعربت أمانتنا البرنامج والمرفق في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ في رسالة مشتركة عن استعدادهما لتوفير الخدمات المتوخاة في وثيقة الشراكة بطريقة فعالة وكفؤة^(١٢).

٤٧ - وبغية دعم هذه الشراكة، تطوعت أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفرنسا لإجراء استقصاء عن البلدان والهيئات الدولية بخصوص أنشطتها وترتيباتها المالية المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني. وأُرسل هذا الاستقصاء عن التمويل الموفر في هذه المجالات والأنشطة المبذولة فيها إلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة والمنظمات الدولية التي توفر الدعم على أرض الواقع لهذه الأنشطة. وبناء على ٣٣ ردا على الاستقصاء، منها ١٥ ردا من البلدان النامية، و ١٠ من البلدان المتقدمة و ٨ من المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف، أعدت فرقة عمل حكومية دولية تقريرا تولى قلمه في ٢٧ أيار/

(١١) انظر <http://www.oslofc2010.no>.

(١٢) برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الرسالة الإخبارية رقم ٨، أيار/مايو ٢٠١٠، المتاحة في الموقع <http://www.un-redd.org>.

مايو ٢٠١٠ في مؤتمر أوصلو. وخلال المؤتمر، أُعلن عن تبرعات بقيمة ٤,٥ بلايين دولار لتمويل الأنشطة في هذه المجالات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

٤ - مسائل لم يبت فيها بعد

٤٨ - رغم أن مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة إضافية لحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني قد أُشير إليها بشكل خاص على أنها تمثل آلية يتعين إنشاؤها فوراً^(١٣) فإن عدم وجود اتفاقات بشأن التدابير الملموسة لخطة ما بعد كيوتو في كوبنهاغن، وكون أن عدداً من المسائل المتعلقة بالسياسات والتنفيذ في هذه المجالات لم تناقش إلا على المستوى العام أو لم تتلق إلا دعم مجموعة فرعية من البلدان، يشير إلى أنه لا تزال ثمة شكوك بشأن موعد إبرام اتفاق شامل من هذا القبيل. وحتى إذا تم التوصل قريباً إلى اتفاق يتصل بالمبادرة المعززة، فإن إمكانيات الغابات في مجال خفض انبعاثات الكربون وتوفير التمويل المتصل بذلك، ما هو إلا انعكاس جزئي للفوائد التي يمكن أن توفرها الغابات. ويرى كثير من الخبراء أنه يتعين، من أجل القيام بالحد من إزالة الغابات وتدهورها لأغراض تغير المناخ، أن تشمل هذه المبادرات النطاق الأوسع للإدارة المستدامة للغابات، إلى جانب تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً وتمويل الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق جميع الأهداف بشكل فعال.

٤٩ - وفي الواقع، فإن إلقاء نظرة على تاريخ المناقشات المتعلقة بالغابات في سياق تغير المناخ يكشف أنه حدث توسيع تدريجي للمفهوم الأولي الضيق النطاق. وتطور المناقشة من مجرد الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ومن ثم إلى القيام الآن بمناقشة مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعززة بأنشطة إضافية تشمل حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني، يشكل دليلاً قوياً على أن البلدان استهدفت دائماً الاستفادة من إمكانيات الغابات في معالجة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه فضلاً عن كفالة أن تتجاوز الفوائد من الغابات قيمة مخزونها من الكربون. ولهذه الأسباب، وعلى الرغم من الزخم الذي اكتسبته المناقشات بشأن المبادرة المعززة، فلا يزال من غير الواضح بالنسبة للكثيرين ما إذا كان البرنامج المقبل في هذا الصدد سيشكل الإطار الشامل ذاته الذي يضم الإمكانيات الكاملة للغابات، أو أنه يتناول فقط فوائد الكربون.

(١٣) انظر FCCC/CP/2009/11/Add.1، المقرر ٢/م.أ.١٥.

٥٠ - وسيلزم إجراء مزيد من المفاوضات قبل أن يتشكل هيكل البرنامج وآليات تمويله بصورة نهائية، الأمر الذي يُتوقع حدوثه خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كانكون بالمكسيك. وسيكون من الصعوبة بمكان تحديد القيمة السوقية للمبالغ التي تمنح مقابل القيام بأنشطة هذا البرنامج بالمقارنة بتكاليف الفرصة البديلة للاستخدامات الأخرى للأراضي ونظم إدارة الغابات^(١٤). وإضافة إلى المسائل التقنية والمنهجية والسياساتية، وبغية جعل آلية المبادرة المعززة فعالة في الحد من الانبعاثات وفعالة من حيث التكلفة، فيتعين كذلك التصدي لمجموعات أخرى من المسائل، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، والفوائد المشتركة وتقاسم المنافع. ومن غير الواضح أيضا كيف يمكن لاتفاق محتمل بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز المخزون الكربوني للغابات، أن يحول دون الإضرار بالبلدان التي اتخذت بالفعل خطوات للقضاء على إزالة الغابات أو الحد منها وإدارة غاباتها بطريقة مستدامة، بطرق منها الحفاظ على الكربون الذي تحتجزه الغابات. وهذا ما ينطبق بصفة خاصة على المزارع وما إذا كانت أنشطة التشجير ذات الزراعة الأحادية، ستكون مؤهلة للحصول على التمويل في إطار اتفاق بشأن خفض الانبعاثات الناجم عن إزالة الغابات وحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز المخزون الكربوني للغابات.

٥١ - وثمة أيضا شواغل من أن تحل الأنشطة المبذولة في إطار المبادرة المعززة في البلدان النامية محل الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة على نفسها للتخفيف من غازات الاحتباس الحراري. وفي حين ينبغي أن تكون هذه المبادرة مكاملة لتلك الالتزامات، فيجب ألا يؤدي الاتفاق بشأنها في نظام ما بعد كيوتو إلى المخاطرة بالالتزام الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في المرفق الأول بالحد من انبعاثاتها.

٥٢ - وتتميز آليات التمويل المتصلة بتغير المناخ بمستويات مختلفة من التطور والقابلية للتطبيق في مختلف البلدان. ورغم الإمكانيات الهائلة لتدفقات تمويل برنامج خفض الانبعاثات الناجم عن إزالة الغابات وتدهورها وحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني، فمن المستبعد جدا معالجة جميع ثغرات التمويل ومعوقاته المتعلقة بتنفيذ الصك غير الملزم قانونا. وإضافة إلى ذلك، فإن وجود تعاريف شتى للإدارة المستدامة للغابات، واختلاف تفسيرات هذا المفهوم وعدم وجود توافق في الآراء فيما بين البلدان والمنظمات من أجل

(١٤) Ben Vickers, "REDD: a steep learning curve", *Financing Sustainable Forest Management*, European Tropical Forest Research Network News, No. 49, (Wageningen, The Netherlands, Tropenbos International, September 2008, p. 137

الاتفاق على تعريف محدد ما، سيقبل من قدرة البلدان على المقارنة الكاملة بين الإجراءات التي اتخذت في مجال الغابات والإجراءات الأخرى التي ينبغي اتخاذها.

٥٣ - وعلى النحو المشار إليه آنفاً، فإن إقامة آليات لسوق الكربون خاصة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية يجب أن تقوم على منهجيات سليمة من أجل تقدير التغيرات ورصدها في الغطاء الحرجي وما يرتبط به من مخزونات الكربون وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتغيرات التدريجية الناجمة عن الإدارة المستدامة للغابات، والحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وفي حين أن هذا التحدي المنهجي أقل تعقيداً نسبياً فيما يتعلق بالانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، فقد ثبت أنه أكثر صعوبة بكثير فيما يتعلق بتدهور الغابات. واتفق المشاركون في حلقة العمل المعنية بالمسائل المنهجية المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية المعقودة في طوكيو في عام ٢٠٠٨، على أن معالجة الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات أصعب من معالجة الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. ولوحظ أيضاً أن هناك أنواعاً مختلفة لتدهور الغابات وقد يكون بعضها أيسر في القياس من الآخر (FCCC/SBSTA/2008/11).

٥٤ - ويلزم قدر أكبر من الوضوح لفهم الآثار المترتبة على مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والمبادرة المعززة لها التي تشمل إلى جانب ذلك الأنشطة الإضافية المتعلقة بحفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني، في توفير تمويل للغابات بالنسبة للدول الأعضاء، وكذلك إلى أي مدى سيشمل التمويل الموفر للمبادرة المعززة الاحتياجات الأعم المتعلقة بتوفير تمويل للغابات: إذ يلزم تحسين فهم كيفية انتشار التمويل عبر البلدان والقطاعات، وما هي الثغرات والعقبات والفرص المحتملة، وكيف سيجري توفير التمويل الإضافي لها. وتمثل كيفية تحسين فعالية وشفافية هذه المبادرة المعززة الحالية مجالاً رئيسياً آخر يتعين معالجته.

٥٥ - وفي حين أن ثمة جهود كبيرة تبذل الآن لتنسيق عمل مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والمبادرة المعززة لها، وتنسيق الشراكة بينهما من أجل النهوض بنهج شامل لتقديم خدمات للمبادرة المعززة بهدف تلبية الاحتياجات القطرية في الوقت المناسب وبشكل تعاوني، فلا يزال من غير الواضح ما الذي ستشمله جميع العناصر المكونة للاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التنسيق بين آليات التمويل المتصلة بالمبادرتين والشراكة القائمة بينهما سيكون مهمة صعبة جداً بسبب هياكل الإدارة المختلفة وأولويات شتى العمليات. وإضافة إلى ذلك، من المهم إيجاد السبل

الرامية إلى دمج عمل الهيئات الأخرى التي تضع السياسات في مجال الغابات من قبيل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في المناقشة المتعلقة بالسياسة العامة للمبادرة المعززة بطريقة هادفة. وهذا ما سيكفل أن تصبح الجهود الجارية بشأن هذه المبادرة جزءاً هاماً من إطار السياسة العامة لتمويل الغابات، بما يتماشى مع إطار السياسة العامة العالمي ككل فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات.

جيم - العملية التيسيرية وفريق الخبراء المخصص

٥٦ - يكتسي فهم العلاقة بين فريق الخبراء المخصص والعملية التيسيرية أهمية حاسمة باعتبار أنهما متكاملان من حيث مضمون ولايتيهما وعمليةهما على حد سواء. ويتربط عمل هذه العمليات ارتباطاً وثيقاً طوال فترة الأربع سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وينبغي أن توفر النتائج التراكمية لعمل فريق الخبراء المخصص والعملية التيسيرية، في نهاية المطاف، أساساً متيناً للقرار الحاسم الذي ستتخذه الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بتوفير تمويل من أجل الغابات، ومُدخلاً هاماً لاستعراض الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لعام ٢٠١٥.

٥٧ - ويتمثل الهدف الرئيسي من العملية التيسيرية في تحفيز تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات الواردة فيه، وخاصة بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات والظروف الخاصة بما في ذلك من خلال المهام المحددة في القرار المعتمد في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة الاستثنائية التاسعة للمنتدى.

٥٨ - وقد بدأت العملية التيسيرية عملها بالفعل، آخذة على عاتقها هدف التصدي لهذه المجالات ذات الأولوية في توفير تمويل للغابات، باعتبارها مهمة جدلية. وهي عملية استشارية تتعلق بالتنفيذ، وليست آلية للتمويل. وتعمل العملية التيسيرية في شراكة مع سائر عمليات التمويل المختلفة، وهي برنامج عمل مفيد لجميع أطرافه. وقد بدأت أمانة المنتدى العملية التيسيرية مباشرة بعد اعتماد القرار في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى.

٥٩ - ويقضي قرار المنتدى بأن تركز العملية التيسيرية على البلدان النامية ذوات الاحتياجات والظروف الخاصة وأن توسع التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية الرئيسية. وأثناء القيام بذلك، بزغت في مستهل عمل العملية التيسيرية، ومن خلال مشروع ممول من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومن مرفق البيئة العالمية، معالم صورة واضحة لاحتياجات التمويل الخاصة بالبلدان المحدودة الغطاء الحرجي والدول الجزرية الصغيرة النامية،

والقيود التي تعوقه. وخلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، سيجري في إطار العملية التيسيرية استعراض جميع مصادر التمويل المتاحة للإدارة المستدامة للغابات في فئات البلدان التي تعاني معاناة كبيرة من تراجع التمويل الموفر للغابات.

٦٠ - ويجري في إطار هذا المشروع إعداد أربع ورقات على المستوى الكلي وسبع دراسات حالة قطرية إفرادية تتضمن تحليلاً وتقييماً متعمقين للتدفقات المالية والثغرات وهياكل الحوكمة الحالية المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المحدودة الغطاء الحرجي. وستجري مناقشة هذه الدراسات والمصادقة عليها في حلقات عمل خاصة بالهياكل السكانية وهياكل الحوكمة في الدول الأعضاء، وكخطوة أولى، في حلقات عمل أقاليمية عن سد الثغرات في تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز نهج مبتكرة جديدة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المحدودة الغطاء الحرجي.

٦١ - وفي المرحلة النهائية من المشروع، سيقوم ممثلو الدول الأعضاء من البلدان الجزرية الصغيرة النامية المعنية في إحدى العمليات ومن البلدان المحدودة الغطاء الحرجي في عملية أخرى باستعراض النتائج الأولية، جنباً إلى جنب مع غيرهم من الخبراء والجهات المانحة من خلال إجراء مراجعة نقدية للورقات المنبثقة عن التحليلات الأولى، وذلك في حلقات عمل تركز على النتائج وعلى التوصيات الرئيسية الواردة في الدراسات الأولية. ومن المتوقع أن توصي حلقات العمل الجهات المانحة والمنتدى بالقيام بإجراءات متابعة إضافية.

٦٢ - وستقدم النتائج الأولية المنبثقة عن العملية التيسيرية، ومن المشروع الممول من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة/مرفق البيئة العالمية، إلى فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الأول، وفيما بعد إلى المنتدى في دورته التاسعة. وباعتبار أن النتائج التي تتوصل إليها العملية التيسيرية ستوفر مدخلات موضوعية قيمة في المداولات التي ستجري خلال العملية الممتدة لأربع سنوات في إطار فريق الخبراء المخصص، فمن الممكن أيضاً أن يطلب فريق الخبراء المخصص في دورته الأولى عن طريق الدورة التاسعة للمنتدى مدخلات محددة تقدمها العملية التيسيرية في المستقبل.

٦٣ - وستقوم العملية التيسيرية، على أساس التوجيهات المحتمل أن يقدمها المنتدى في دورته التاسعة وتوفير الموارد اللازمة لها، بتعديل خطة عملها، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق عملها ليشمل مشاريع مماثلة للفئات المتبقية من البلدان التي حُدِّت في القرار المعتمد في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، ومجالات تتسم بالأهمية لأعمال فريق الخبراء المخصص، وغير ذلك من مجالات الاهتمام المحتملة.

دال - تطورات أخرى

١٦ الشراكة التعاونية المعنية بالغابات

٦٤ - توفر الشراكة التعاونية المعنية بالغابات فرصة فريدة لدعم أعمال المنتدى المتعلقة بتوفير تمويل للغابات. ولدى عدد من أعضاء الشراكة بالفعل حافظات كبيرة جدا من الأنشطة المتصلة بتمويل الغابات، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وتتلقى هذه المنظمات بالفعل أموالا كثيرة استعدادا لتنفيذ أنشطة مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والمبادرة المعززة لها. وفي السابق، قامت الشراكة من خلال فريقها الاستشاري المعني بالتمويل بدعم أعمال المنتدى المتعلقة بتوفير تمويل للغابات. وقد وفرت هذه المساهمة القيمة مدخلا هاما لعمل المنتدى في دورته الثامنة.

٦٥ - ونظرا للدور الهام لأنشطة التمويل، طلب القرار الصادر عن الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، على وجه التحديد، أن يأخذ القرار المتعلق بتوفير تمويل للغابات في الدورة العاشرة للمنتدى في الاعتبار عمل آليات وعمليات التمويل المتصلة بالغابات. ويشير ذلك، إلى حد كبير، إلى أنشطة بعض أعضاء الشراكة، وإلى المساهمة الإضافية التي يحتمل أن يقدمها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل إلى عملية المنتدى لتوفير تمويل للغابات. ويجري حاليا تنفيذ أول نشاط ملموس للعملية التيسيرية بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفهما عضوين في الشراكة، ويرجح أن ينضم أعضاء آخرون إلى العملية.

٦٦ - ووافقت الشراكة في أحدث اجتماع لها، عقد في شباط/فبراير ٢٠١٠ في روما، على اتخاذ خطوة كبيرة في مجال دعم عمل المنتدى المتعلق بتمويل الغابات. وخلاصة الأمر هي أن الشراكة دعت الفريق الاستشاري المعني بالتمويل إلى دراسة وتحديد التمويل القائم للغابات المتأني من الجهات المانحة والموارد الخاصة والخيرية، وإلى وضع قائمة بالثغرات في المعلومات وبالعقبات والحوازر. ودعي الفريق أيضا إلى إعداد تحليل للمشهد العام لتمويل الغابات، بما في ذلك العمليات المنعزلة والتحديات المرتبطة بالتمويل. وسيركز التحليل على كامل مشهد تمويل الغابات، بما في ذلك الثغرات والفرص والمجالات الحرجة التي تتطلب

مزيداً من الاهتمام. وستيسر أمانة المنتدى عمل الفريق الاستشاري المعني بالتمويل في اضطلاله بمهامه^(١٥).

٢ - الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل مواجهة تغير المناخ

٦٧ - أنشأ الأمين العام في شباط/فبراير عام ٢٠١٠ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل مواجهة تغير المناخ لتعبئة الموارد بعد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المعقود في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الفريق الاستشاري تقريراً نهائياً يتضمن توصيات قبل انعقاد المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وسيركز الفريق بشكل خاص على الحاجة إلى مصادر تمويل جديدة ومبتكرة وطويلة الأجل، من أجل سد الفجوة في التمويل الدولي في مجال المناخ. ويتصل عمل هذا الفريق اتصالاً وثيقاً بعمليات التمويل التي يضطلع بها برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المعزز بأنشطة إضافية تشمل حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزونها الكربوني.

٣ - البرامج الموضوعية للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية

٦٨ - في أعقاب القرار الذي اتخذته المجلس الدولي للأخشاب المدارية في دورته الرابعة والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لإنشاء الحساب الفرعي للبرامج المواضيعية بوصفه آلية مالية إضافية في إطار الحساب الخاص للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، أعلن بدء أربعة برامج مواضيعية على أساس تجريبي تشمل برنامج إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها والاتجار بمحتجاتها، وبرنامج الحد من إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز الخدمات البيئية في الغابات المدارية، وبرنامج إدارة الغابات والمؤسسات المعنية بالغابات على الصعيد المجتمعي، وبرنامج الشفافية في الأعمال التجارية والأسواق. وإذ وضعت البرامج المواضيعية للمجلس الدولي للأخشاب المدارية هدفاً أولياً يتمثل في جمع أموال قدرها ٥٨ مليون دولار، فإنها اجتذبت حتى الآن تبرعات معلنة قدرها ١٢,٣ مليون دولار خصص ٨,٣ ملايين دولار منها للإنفاق على ٢٤ مشروعاً يجري تنفيذها حالياً في إطار البرنامجين الموضوعيين الأول والثاني المشار إليهما أعلاه. ومن المتوقع أن تضطلع البرامج الموضوعية للمجلس الدولي للأخشاب المدارية بدور متنامٍ في الحصول على التمويل الجديد والإضافي الذي تلمس الحاجة إليه للإنفاق على الغابات المدارية في العالم.

(١٥) انظر <http://www.fao.org/forestry/21330-1-0.pdf>, pp.8 and 9.

المسائل ذات الأهمية بالنسبة لفريق الخبراء المخصص في اجتماعه الأول

ألف - المهام الرئيسية

٦٩ - أسهم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إسهاماً كبيراً في التوصل إلى آراء مشتركة بشأن العناصر الموضوعية المتعلقة بتمويل الغابات، وخيارات العمل المتاحة في هذا الميدان. وفي الوقت نفسه، فإن المناقشات بشأن المسائل الرئيسية دارت في أغلبها على مستوى عام إلى حد كبير، وليس ثمة وضوح حتى الآن بشأن ما تعنيه المفاهيم الرئيسية في التطبيق العملي. وتشمل هذه المفاهيم مجموعة متنوعة من المسائل التقنية والمؤسسية والمالية والسياسية. بما في ذلك آلية التنفيذ المناسبة التي تكفل الوصول إلى المستفيدين المستهدفين.

٧٠ - ومن أجل التصدي لهذه الأمور، أوكل القرار المتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى فريق الخبراء المخصص مهمة محددة هي اقتراح سبل ووسائل لتعزيز تمويل التنمية المستدامة للغابات من أجل تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً وتحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، والقيام في هذا الصدد بتقديم مقترحات بشأن استراتيجيات لتعبئة الموارد من جميع المصادر؛ وتعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال؛ وأفضل وسيلة أو وسائل لتنفيذ هذه الاستراتيجيات من خلال جملة أمور منها إنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات.

٧١ - وفي هذا السياق، يتعين على فريق الخبراء المخصص أن يترجم التوجيهات الواردة في القرار، بشأن توفير تمويل من أجل الغابات، إلى أعمال. وينبغي للفريق أن يضع توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ وعملية بشأن المسائل المعروضة في القرار، بما في ذلك مكونات وعناصر استراتيجية أو استراتيجيات شاملة تحول دون اتباع نهج مجزأ إزاء توفير تمويل من أجل الغابات، وتحسن البيئة التمكينية، وتحفز استخدام موارد من جميع المصادر، وتضع في اعتبارها الطابع الشامل لتوفير تمويل من أجل الغابات، وتعزز الاتساق بين الموارد وتدعم الكفاءة في استخدامها، وتعزز التنسيق في مجال توفير تمويل من أجل الغابات على جميع المستويات، وتجعل الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية داعمة لبعضها، وتعزز وتحسن فرص الحصول على التمويل من أجل الغابات، وتعبئ موارد كافية من أجل الصك الدولي الملزم قانوناً وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات.

٧٢ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، ينبغي للفريق أن يسعى في اجتماعه الأول إلى أن يدرج في وثيقته الختامية ما يلي: (أ) الإجراءات التي اتخذتها البلدان والعمليات الإقليمية والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية وغيرها فيما يتصل بتوفير تمويل من أجل الغابات، والمشاكل والتحديات التي صادفتها والنجاحات التي أحرزتها وكذلك الخطوات التالية التي ستتخذها في

تخطيطها لتوفير تمويل من أجل الغابات؛ (ب) والمجالات المحددة التي يتعين القيام بمزيد من العمل والدراسة فيها؛ (ج) والتوصيات التي تقدم إلى الدورة التاسعة للمنتدى لكي ينظر في العمل الذي يتعين القيام به فيما بين الدورات تحضيراً للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص.

٧٣ - ويمكن أن يتألف التقرير الأولي لفريق الخبراء من موجز مقدم من الرئيسين عن المناقشات التي دارت بشأن المسألتين الأولى والثانية، وكذلك استنتاجات فريق الخبراء بشأن المسألة الثالثة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٧٢ أعلاه إلى المنتدى في دورته التاسعة.

باء - مجالات يلزم تقديم معلومات إضافية بشأنها

٧٤ - ينبغي أن يستند العمل الذي يقوم به فريق الخبراء المخصص إلى تحليل سليم وتبادل صريح وشفاف للآراء فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. ويلزم أن يكون الفريق على علم تام بما يجري خارج المنتدى فيما يتصل بتوفير تمويل من أجل الغابات، وأن يجري تقييمات راسخة لهذه التطورات وكذلك للمعلومات والبيانات اللازمة لاضطلاع بولايته. ويتعين على الفريق أن يعرف الإجراءات والاستراتيجيات التي اتخذها البلدان والمنظمات والجهات الفاعلة الرئيسية المعنية الأخرى لتحسين توفير التمويل من أجل الغابات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي ومقترحاتها لتحسين الوضع التمويلي. ولهذا العمل التحليلي والمعلومات التحليلية أهمية حاسمة بالنسبة لعملية فريق الخبراء المخصص بأسرها. ويمكن إجراء هذا التحليل في إطار العملية التيسيرية أو بواسطة الفريق الاستشاري المعني بالتمويل وكذلك جهات داخلية وخارجية موثوقة لإجراء الدراسات.

٧٥ - وثمة مسألة أخرى ظلت قائمة طوال مدة مناقشة توفير تمويل من أجل الغابات التي امتدت ١٧ عاماً، وهي كيفية التصدي للحاجة إلى موارد جديدة وإضافية. ويجري في الوقت الحالي تعبئة موارد لاتخاذ إجراءات متعلقة بالغابات لمواجهة تغير المناخ، وعلى نحو أكثر تحديداً بشأن أنشطة المبادرة المعززة التي تشمل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وكذلك حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز مخزون الكربون فيها. ومع ذلك، فسيظل السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى تغطي الأنشطة وآليات تمويلها النطاق الكامل لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات والصك غير الملزم قانوناً والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، على النحو المتوخى في القرار المتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، وما هي المجالات الأخرى التي يتعين تغطيتها وبواسطة أية كيانات ولأي غرض.

٧٦ - ورغم أن تخصيص موارد محددة من أجل الإدارة المستدامة للغابات ولأنشطة المبادرة المعززة، لا يستبعد أحدهما الآخر بالضرورة فإن الرد على السؤال المذكور أعلاه هو مفتاح إيجاد حل لجميع الأسئلة الهامة الأخرى بما فيها كيفية تعبئة وترتيب تمويل جديد وإضافي من أجل الغابات، وما إذا كان ينبغي إنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات وتوسيع نطاق استخدام الآليات الحالية واستعراض الخيارات الأخرى.

٧٧ - وسيدمج فريق الخبراء المخصص المدخلات التي ترد من العملية التيسيرية في عمله على أساس مستمر، بل ويمكن للفريق أن يطلب، عن طريق المنتدى، مدخلات وتحليلات إضافية في إطار العملية التيسيرية. وإلى جانب ذلك، فإن الفريق، تمشياً مع ولايته، قد يوصي المنتدى بتوسيع نطاق ولاية العملية التيسيرية بحيث تدعم وتيسر عمل الفريق.

٧٨ - وفي هذا السياق، يمكن لفريق الخبراء المخصص أن يوصي المنتدى في دورته التاسعة بأن يركز على العملية التيسيرية ولاية القيام بالأعمال الموضوعية المتعلقة بأنشطة المبادرة المعززة في تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة والعمليات الرئيسية الأخرى (بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومرفق الشراكة للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبرنامج الاستثمار في الغابات، ومرفق البيئة العالمية وعملية مؤتمر باريس - أوسلو). ومن شأن هذا أن يساعد بقدر كبير فريق الخبراء المخصص على إصدار حكم سليم بشأن المسائل المتبقية فيما يتعلق بمجالات المبادرة المعززة بحيث يمكن إدماج تطوراتها بما يتلاءم بشكل أفضل مع عملية المنتدى لتوفير تمويل من أجل الغابات، وتحسين وتعزيز فرص الحصول على تمويل لأنشطة المبادرة المعززة، وسد الثغرات المتبقية في توفير تمويل من أجل الغابات.

جيم - توصيات فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الأول التي تقدم إلى الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن العمل الذي يتعين القيام به بين اجتماعي الفريق

٧٩ - تمشياً مع النهج الشامل الذي حدده القرار المتخذ في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، فإن عملية المنتدى لتوفير تمويل من أجل الغابات ليست قاصرة على الاجتماعين الرسميين لفريق الخبراء المخصص والعمل المؤدى في إطار العملية التيسيرية، بل ينبغي أن تدعم عملهما وتسبقه مجموعه من الإجراءات والاجتماعات التحضيرية. وتتألف عملية المنتدى لتوفير تمويل من أجل الغابات من العمل الذي تقوم به العملية التيسيرية وكذلك اجتماعي فريق الخبراء المخصص وفترات ما بين الدورات، التي

تسبق انعقاد الدورة العاشرة للمنتدى في عام ٢٠١٣. وينبغي أن تتيح هذه العملية فرصا لإجراء مناقشات متعددة التخصصات وتقديم مدخلات تتعلق بتوفير التمويل من أجل الغابات، بمشاركة مباشرة من الدول الأعضاء والخبراء المستقلين والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات وفريقها الاستشاري المعني بالتمويل، والعمليات الإقليمية والجهات المانحة والمجموعات الرئيسية والآليات والعمليات المالية المتصلة بالغابات فضلا عن برنامج الغابات.

٨٠ - ومن المهم الاستفادة من إمكانيات جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية لدعم إعداد قرار ناجح بشأن التمويل في الدورة العاشرة. ومن شأن هذا أن يساعد في المقابل في تفادي أي منافسة بين أي قرار يبنثق عن المنتدى وبين الآليات والعمليات القائمة. وفي إطار الولاية التي تنادي بتوحيد أداء الأمم المتحدة، يتمتع المنتدى بفرصة نموذجية لوضع منهج عمل راسخ يخدم جميع الدول الأعضاء ويدعم دور جميع المنظمات المتعددة الأطراف ويوفر فهما واضحا للاحتياجات ومسارات تقديم الدعم.

٨١ - وستتيح الفترة بين الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء المخصص الوقت والمجال اللازمين لكي تتضمن عملية الفريق جميع العناصر الضرورية لاجتماعه الثاني وللمشاركة في مناقشة موضوعية بشأن توصياته النهائية التي تقدم إلى المنتدى في دورته العاشرة. وتتيح هذه الفترة أيضا وقتا كافيا لضمان تقديم مدخلات محددة، وخاصة من الدول الأعضاء.

٨٢ - وسيقدم رئيسا فريق الخبراء المخصص تقريرا إلى المنتدى في دورته التاسعة عن المناقشات التي دارت في الاجتماع الأول للفريق، ونتائجه. وبافتراض أن الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص سيعقد في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، فمن الضروري أن يقدم الاجتماع الأول للفريق توصيات إلى المنتدى في دورته التاسعة بشأن إجراءات محتملة أخرى من بينها ما يلي:

- (أ) يقدم المنتدى الدعم لقيام الفريق بمزيد من الأنشطة فيما بين اجتماعيه؛
 - (ب) يعتمد المنتدى في دورته التاسعة مقررا إجرائيا بشأن الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في ما بين الدورات، استنادا إلى توصيات الاجتماع الأول للفريق التي:
- ١- تدعو الحكومات وخاصة الحكومات التي تؤيد خيارات بعينها إلى تقديم مقترحات/استراتيجيات محددة تتعلق بتوفير تمويل من أجل الغابات، إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، مثلا بشأن مزايا وعيوب إنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات بما في ذلك النظر في نهج إدارة حوافز مالية؛

٢٠٠٨ "٢" تدعو المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تقديم مدخلات بشأن الإجراءات والاستراتيجيات التي تتبع في المستقبل في مجال توفير تمويل من أجل الغابات؛

٢٠٠٨ "٣" تدعو الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، إلى القيام من خلال أمانة المنتدى، بالتحضير للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص عن طريق:

(أ) تحديث البيانات الواردة في المدخلات التي قدمها في عام ٢٠٠٨ (عملية المسح) بما في ذلك إجراء تحليل شامل لتدفقات التمويل والاحتياجات اللازمة لتنفيذ الصك القانوني غير الملزم ولتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات على جميع المستويات؛

(ب) تقديم مقترحات عن سبل تعزيز آليات التمويل القائمة المتصلة بالغابات، وتعزيز التنسيق فيما بينها، وتحسين الوصول إلى مواردها، وتحديد مدى اتساقها مع الاستراتيجيات الأعم لتقديم تمويل من أجل الغابات؛

٢٠٠٨ "٤" تطلب الاضطلاع، في إطار العملية التيسيرية، بعمل موضوعي فيما يتعلق بالمبادرة المعززة التي تشمل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية بالإضافة إلى حفظ الغابات والإدارة المستدامة لها وتعزيز المخزون الكربوني فيها، وكذلك في ما يتعلق بتوفير تمويل من أجل الغابات وذلك في تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة والعمليات الأخرى؛

٢٠٠٨ "٥" تدعو العمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية إلى تقديم مقترحاتها بشأن توفير تمويل من أجل الغابات إلى المنتدى في دوراته؛

٢٠٠٨ "٦" تطلب إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن تعد، بناء على جميع هذه المساهمات المقدمة، مذكرة تقدم إلى الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص تعرض خيارات عملية بشأن استراتيجيات توفير تمويل من أجل الغابات

٢٠٠٨ "٧" تطلب إلى الرئيسين تيسير عمل فريق الخبراء المخصص فيما بين اجتماعيه بسبل منها عقد اجتماعات في ما بين الاجتماعين، قول بترعات، وتعقد حسب الاقتضاء.